



صوت الجنوب نيوز 21.10.2006 / لطفي شطارة

الدعوة التي أطلقها الرئيس علي عبد الله صالح أمس من داخل عدن والتي أمر بها التجار بتخفيض الأسعار ، وما تبعها من حالة استنفار وهلع في اتحاد الغرف التجارية لعموم الجمهورية ووزارة التجارة ، والمارت باك في كيفية تدابير الأمر لتنفيذ أوامر الرئيس ، وسرعة تحديد لقاء بينهما يعقد في صنعاء الليلة ، يؤكد ما قلته في مقالتي السابق بأن اليمن دولة بلا مؤسسات ، ووزارات بلا خطط .. اليمن دولة تسير وفقا لمزاج رجل واحد وهو رئيس الجمهورية يرفع الأسعار متى يريد ويخفضها متى يشاء ، ويريد أن يقنعنا ويقنع العالم أجمع أنه لا يمن بدون علي ، وأنه الرجل القوي الذي تخفض الأسعار بأمره ، وتنشئ المسكك الحديدية بإرادته ، وتقام المحطات النووية لتوليد الكهرباء برغبته .. أراد الرئيس أن يقنع الشعب أمس أنه الأفضل عن بقية (الخونة والمانفصاليين والإرهابيين والإسلاميين والشيوعيين والدامامين والمجانين من المعارضين) ، ولم يقل لنا الرئيس وهو يتحدث في خواتم الشهر الكريم ويجب أن تكون مشاعره مخلصه كولي أمر جعل أمور حياتنا جميعها بيده .. كيف نفعل إذا ما جاءه أمر الله وأفكره عزرائيل وودع هذه الدنيا الفانية ؟ .. كيف سنعيش ؟ وكيف سنتماسك ؟ .. من سيوجهنا ؟ ومن سيلمل شتاتنا بعد رحيل فارس العرب ؟ لا سمح الله " .. بالتأكيد وكما يعتقد الرئيس أن الخونة سيأكلوننا ، والمانفصاليين سيشطروننا .. والدامامين سيحكموننا .. والإرهابيين سيرعبوننا .. والمجانين من المعارضون سيهدلوننا .

دعوة الرئيس بخفض الأسعار ربما يأخذها البعض بأنها دعوة فيها لمسة إنسانية من الرئيس للتخفيف من عبء الغلاء الذي يكابده المواطن ، ولكنها دعوة مخيفة ومزلزلة يجب أن يتنبه لها العالم وخاصة الدول المانحة والضامنة الذين سيجمعون في لندن منتصف الشهر المقبل ، وخطورتها تكمن أن كل شيء في اليمن لن يتم إلا بإرادة الرئيس علي عبد الله صالح ، لا ضمانات ولا شروط ، لا قوانين ولا مؤسسات ، لا قضاء ولا محاكم .. الرئيس أراد أن يقول أن اليمن تسير بأمر علي وعلي هو الضمانة وهو المؤسسة وهو العدل وهو القانون وهو الجامع بين الفرقاء وهو المفرق بين المتحدين .. كلام الرئيس في عدن باك خطير ومن السذاجة تصديق أي حديث عن مصفوفات ومنظومات قوانين تؤسس لمستقبل أفضل لليمن .

إذا أرادت الدول المانحة في مؤتمر لندن الذي سيعقد خلال الفترة من 15-16 نوفمبر المقبل معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت بالاقتصاد اليمني إلى طريق مسدود ، وأسباب إخفاق

النظام في الجمهورية اليمنية في إحداث أي نقلة اقتصادية حقيقية في البلاد ، فعليها استدعاء شخصين اثنين لا ثالث لهما ، الأول الدكتور فرج بن غانم رئيس الوزراء المستقيل بعد ستة أشهر من توليه الوزارة ، والثاني السيد جيمس ويلفنسون رئيس البنك الدولي السابق ، وبدون الاستماع وبشكل صريح من هذين الشخصين عن نقاط الضعف في النظام اليمني والذي فشل حتى في بناء دولة بنظام مؤسسي ، فأن من سيأتيهم من صنعاء للحديث عن ضمانات ومصفوفات اقتصادية ووو من المنظومات التي سيتحدثون عنها لن تنفع ولن تجدي ، لأن من سيصل الى لندن للحديث عن مستقبل أفضل في اليمن بعد الحصول على المساعدات ، هم المسؤولين عن ضياع فرص تنمية حقيقية في البلاد ، وهم المسؤولين عن المأزق الذي وصل إليه اليمن ، وهم من يفترض أن يحاسبوا على جرائم تبديد الثروة وضياع القروض وجعل دولة وشعب غني بموارده يعيش عالة على العالم وصدقات الدول الغنية ويلهث للبحث عن فتات ثروة الخليجيين وسراب الانضمام إليهم ، من سيصل لندن لاستجداء مزيدا من القروض مقابل تسويق وهم ، بينهم مسئولين كبار متورطين في قضايا فساد تزكم الأذنوف ، وأيديهم عليها بصمات نهب واضحة من ثروة وشركات وأموال كدسوها خلال فترة توليهم المناصب التي لم يتركوها منذ عام 98 وحتى اليوم ، بينهم مسئولين كبار يمارسون غسيل أموال من فسادهم ، أموالهم موجودة في بريطانيا بشكل عقارات او شركات او في البنوك ، حصلوا عليها مقابل عائدات من عمولات لصفقات وتسهيلات .

فرج بن غانم رجل نظيف اليدين ، رجل إدارة وتخطيط من الطراز الأول ، قبل وعلى مضض أن يتولى رئاسة الحكومة لفترة لم تتجاوز أكثر من عام من مايو 1997 الى مايو 1998 ، وجاءت حكومة بن غانم بعد أن فشلت حكومة عبد العزيز عبد الغني الذي عين رئيساً لمجلس الوزراء عقب حرب 1994 حتى عام 1997 ، قبل فرج بن غانم المنصب وهو يدرك أن الحرب أقيمت بسبب رفض الطرف المنتصر بقوة الحرب على بناء دولة مؤسسات وإجراء إصلاحات حقيقية ، والتي تحجج النظام وقتها بأنها قصمت ظهر الاقتصاد ، ومع ذلك قبل اليمن ووافق البنك الدولي على المشروع في تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والسياسي ، الذي كان قد وضعه المهندس حيدر ابوبكر العطاس قبل حرب 94 ، غير أن السلطة التي أرادت الحرب للتفرد بالدولة وحدها ، رفضت العمل بذلك البرنامج قبل الاستفراد بالحكم وفقا للأجندة الخاصة بها ، وهذا ما حدث بالفعل وهذه هي النهاية الطبيعية التي وصل إليها وضع اليمن .

لم يبق الدكتور فرج بن غانم في منصبه طويلا لأنه أراد التغيير وأرادوا له أن يبقى حلقة أخرى وجديدة من حلقات الفشل والفساد ، وحده يعرف بن غانم الأسباب التي

دفعته ليقدم استقالته إلى رئيس الجمهورية ، وهو وحده يعرف أن قصر المستين ومن في داخله هم أكبر عقبة أمام أي تغيير أو إصلاح في البلاد ، وإذا لم تخوننا الذاكرة فأن الأستاذ علي سالم البيض نائب الرئيس السابق هو أول تنبه بأن الوضع لن يتغير في اليمن طالما بقيت الدولة تسير بالتلفون ، وهذه ربما المقنعة التي وصل إليها بن غانم بأن هناك من يريد أن يملي عليه طرقا غير الطرق الذي يريد ان يتبعها لإصلاح الوضع ، او أن هناك من يرشح وزراء او من يعترض على تغيير وزراء وعبر الهاتف ، جاء فرج وانتظرنا الفرج ليتغير حالنا ، ولكن ذهب فرج وتركنا بلا فرج منذ 1998 وحتى اليوم ، من وضع يتأزم ويضيق ، وفقر يتفاقم ويشكل قنبلة موقوتة لانفجار الوضع في اليمن "؛ لا سمح الله سياد محمد الطاغية حكم من الصوماليين احتقان فجرها التي القنبلة التي كتلك ، " بري ، فالمشكلة في اليمن ليست قضية موارد او صعوبة في التغيير ، بل في السلطة التي تقف حجرة عثرا أمام التغيير ، وحزب حاكم لا يوجد فيه من غير الفاسدين الما قلة تعد بعدد أصابع اليد ، فرج بن غانم يجب أن يدلي بشهادته أمام مؤتمر المانحين في لندن ، لان المشكلة كما ذكرت ليس في الأموال ولما المقروض ولما هروب المستثمرين ، بل في تبيد المساعدات وغياب الدولة التي تجذب رؤوس الأموال بمؤسساتها وأنظمتها وقوانينها وقضاءها العادل ، وجميعها غير موجودة في اليمن التي تسير وفقا لإرادة علي . ثم يجب أن يوجه مؤتمر لندن الدعوة للعجز الاستراتيجي جيمس ويلفونسون رئيس البنك الدولي السابق ، الرجل الذي في عهده تبنى البنك الدولي مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي الشامل ، وعاد العام الماضي بعد عشر سنوات من بدء البرنامج ، وقبل شهر من تقاعده عن العمل في المؤسسة الدولية ، ليعلن ومن داخل اليمن أن البلاد على شفى كارثة اقتصادية ، وقال كلمته الشهيرة ان السلطة في اليمن لم تفعل شيء لمحاربة الفساد وإنما تماطل في ذلك منذ إعلانها برنامج الإصلاحات منذ أكثر من عقد من الزمان ، وقال أيضا "ان الفساد في اليمن أعاق حركة التنمية الاقتصادية وان اليمن لن يزدهر في ظل وجود هذه الآفة

كما لم ينس أحدا اللهجة المحادة التي خاطب بها ولفونسون العام الماضي الحكومة اليمنية بالقول "إذا وصلتكم إلى الهاوية فلا تنتظروا من أحدا يمد يده لمساعدتكم ".. هذا الرجل يجب ان يقدم للمقرضين والمضامين الأسباب التي دفعته إلى قول ذلك وأمام الشعب اليمني ، ففي لندن لن تمنح الدول المقرضة والمضامنة "؛ إكرامية "؛ للنظام في اليمن على فشله وأكاذيبه بالإصلاح وخلقه للأعداء التي يقدمها باستمرار عن فقدانه للسيطرة على الفساد ، بل ستناقشه عن ضمانات حقيقية وملموسة لاستمرار تدفق المقروض وتشجيع رؤوس

الأموال الخليجية والعربية والأجنبية []، خاصة وأن من سيرأس الوفد اليمني "؛ الأستاذ عبد المقادر باجمال" هو ماكينة كدام متحركة وتعمل بالطاقة الشمسية أي لا يكلف الدولة كهرباء ، رجل يتحدث كثيرا ويحاول أن يقنع من حوله أنه فاهم في كل شيء ، وهو لا يفقه إلا في خلق المبررات لتغطية على جرائم فساد واضحة ، وإن كان الأستاذ عبد المقادر باجمال يعلم أنه ليس فوق القانون وأنه شخصية اعتبارية يجب محاسبتها ومحاكمتها للجرائم الاقتصادية التي دمرت التنمية في البلاد في عهده وبصلاحيات مطلقة من "؛ المقديس"؛ الرئيس علي عبد الله صالح [] لما قال في حوار مع صحيفة "؛ الأيام"؛ [] إن ما أثير حول صفقة دبي هي "؛ شوشرة"؛ ، ومضى يقول أنه تلقى أربعة خيارات من دبي لإعادة التفاوض ، وأنه وجد أن هناك خيار واحد جدير بالتفاوض حوله ، بمعنى أن هناك ثلاثة خيارات تم رفضها ومستحيل التفاوض حولها ، كما إن إرسال الحكومة لدبي بتحسين العرض هو اعتراف كبير بأن الاتفاقية التي وافق عليه باجمال ومجلس وزرائه في وقت سابق وأحيلت إلى البرلمان للمصادقة لتمريرها لم توقفها إلا تلك "؛ الشوشرة"؛ التي [] أشار إليها رئيس الوزراء ، فشوشرتنا على هذه الصفقة لدى البنك الدولي كجهة مانحة ، وشوشرتنا على فضح فساد الصفقة لدى المفوضية الأوروبية والإدارة الأمريكية التي سلمتها شخصيا ملفا متكاملًا عن هذه المضيحة التي يسميها رئيس وزراء دولتنا "؛ بشوشرة"؛ ، انتهت بوقف الاتفاقية حتى قبل أن يناقشها البرلمان بعد حملة إعلامية ساهمت فيها أقدام شريفة وصحف حريصة على عدم التفريط بالمرافق السيادية التي يمكن أن تكون منافسة [] وتدر ربحا يوازي إيرادات النفط ولكنه لا ينضب .. ولهذا ساستمر في شوشرتي لدى المؤسسات والدول المانحة وقبل مؤتمر لندن لإنشاء الله [] وبالأدلة والوثائق لكشف مزيد من الفساد الحكومي الذي لن يتوقف إلا بعد إحالة قائمة من كبار الفاسدين إلى القضاء ، واستعادة الأموال المنهوبة ، فلا يوجد شيء اسمه "؛ عفا الله عن من سرق وأجيال يفقر شعب أموال هي البنوك في المكدسة والأموال بنيت التي فالمقصود ، "؛ ينتظرها المجهول ، وهذه أمانة في أعناقنا كأبناء لهذا البلد وكأصحاب رسالة مهنية شريفة لن نساوم بها ، ولهذا لن نصمت و سنظل "؛ نشوشر"؛ وغيري من المخلصين والمغيورين على هذا الوطن لدى المؤسسات والدول المانحة ليعلموا كيف يتم إهدار مقدرات هذا الشعب تحت ستار الاستثمار وتشجيعه ، بدأ من اتفاقية "؛ الأربع ورقات"؛ التي وقعها محافظ حضرموت العميد عبد المقادر هلال مع عبد الله بقشان ، والتي تتنازل الدولة عن 70 كيلومتر يستثمره بقشان بدون أن تحصل الدولة على فلس واحد كعائد لخزينتها كما هو مدون في تلك الاتفاقية الهزيلة ، وكذا منح

مجموعة هائل سعيد انعم رصيف كامل في ميناء سيادي " ميناء عدن " وبدون مقابل وتمليكه للمجموعة لمدة مائة عام وبتوقيع رئيس الوزراء الذي سيقدم ضمانات من اجل قروض وديون جديدة ، هذه " المشوشة " يجب أن يعرضها العالم في مؤتمر لندن للدول المانحة إن هذه الحكومة التي تقف أمامهم مقابلة " وجها لوجه وهذه ، بثروته بدد من وهي أفقرته من وهي نهبته من هي الشعب عن نيابة للتحديث " الحكومة لا مانع لديها من تقديم ضمانات على أفعال هي أنتجتا بسياساتها .. فكفى ضحك على العالم وعلى الشعب وعلى أنفسكم .

أعتقد أنه آن الأوان في أن تعلم الدول المانحة " المقارضة والضامنة " أن الضمانات المكتوبة على الورق أسهل شيء تفعله الحكومة في اليمن ، وصدق المثل القائل أنهم ألمان من يتأكدوا أن ويجب ، " المخرج جانا قال أحلف للحرامي قالوا " يساهمون أيضا في إفقار هذا الشعب عبر توريث الأجيال القادمة بديون مثقلة لعمل مشاريع سريعة وبدون دراسات جدوى اقتصادية " ، والمهدف منها إحراق مراحل 28 عاما من الفضل " في سبع سنوات .. يريدون خلالها سكة حديد ليفرحوا بحلمهم كما يفرح الأطفال عندما تأخذهم إلى قطارات حديقة " ديزني لاند " ، ولم يسأل احد من المسؤولين الرئيس وهو صاحب المقترح من أين ستأتي بالطاقة لتسيير القطار وكبرى مدن الجمهورية بينها العاصمة لا تنعم لا بكهرباء ولا بماء على مدار الساعة .. لم يقل أحد من الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء الذي سيفاوض باسم الشعب أمام الدول المانحة ، من هو المواطن الذي سيكون لديه قيمة تذكرة لركوب القطار وهو لا يملك قوت أولاده ، ولم يتحدث أحدا للرئيس منتقدا حلمه بمفاعل نووي لتوليد الطاقة في بلد لا يزال للفرانكيس سوقا وشعبه يعيش على المساعدات والقروض .

فكما بدأ الرئيس حديثه بمفاجئة في عدن أمس بإصدار أوامره بخفض الأسعار ، أختتمه اليوم بمفاجعة في حضرموت عندما أعلن أن الدولة لن تكون مسئولة بعد اليوم عن كل شيء في البلاد ، وأن اعتماد المواطن كما كان في السابق في الأنظمة الشمولية قد ولى .. ولكن من يبلغ الرئيس ، أي نظام هو القائم في اليمن ألمان وأين هي مؤسساته ؟ وأي مستثمرين سيشيدون الكهرباء وسيحلون المياه وسيقيمون المشاريع في بلد لا يعرف حتى رئيسه هوية النظام الذي يحكمه ؟ وللاسف الشديد من 28 عام وستلحقها 7 سنوات عجاف .. ولكن ماذا لو مات علي ؟ .

صحافي وكاتب بريطاني - يماني مقيم في لندن

Lutfi_shatara@yahoo.co.uk